الهيئة العامة للصناعة
PUBLIC AUTHORITY FOR INDUSTRY

تقرير الإنجازات السنوي للهيئة العامة للصناعة

2022
2023

صاحب السمو الشيخ نواف الأحمد الجابر الصباح

أمير دولة الكويت

سمو الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح

ولي عهد دولة الكويت

كلمة
المدير العام

م. محمد عيد العدواني

ان الهيئة العامة للصناعة ومنذ انشائها وفقا لقانون رقم (1996/56) وهي ترتقي سلم النجاح، ويتمثل ذلك في العديد من الإنجازات على ارض الواقع بتنمية ودعم الصناعة الكويتية وتشجيع الاستثمارات في المجال الصناعي وتبسيط وتسهيل الإجراءات الصناعية.

ويأتي اصدار هذا التقرير بمراحل العمل الدؤوب التي حفلت بها مسيرة الهيئة العامة للصناعة في ظل الدعم اللامحدود والرعاية الكريمة من صاحب السمو امير البلاد وولي عهده حفظهما الله للقطاع الصناعي والتنمية المستدامة في البلاد.

ومع صدور قرار مجلس الوزراء رقم (2023/141) بتاريخ 2023/1/23 في شأن بدل التخصيص للقسائم الصناعية والحرفية والخدمية والتجارية واجور الخدمات والرسوم التي تقدمها الهيئة العامة للصناعة، مما سيترتب عليه قفزة نوعية في إيرادات الهيئة وفي هذا التقرير نلقي الضوء على ما حققته الهيئة العامة للصناعة من نجاحات مستمرة مما اسقى عن تحقيق فائض مالي فعلي بقيمة (39,051,607) دينار كويتي عن العام المالي 2023/2022، وذلك من خلال إدارة الهيئة لأنشطتها التشغيلية طبقا للأهداف المنشودة، وهذا لا يشكل الا جزء بسيط من الطموح الذي تسعى الهيئة الى تحقيقه في السنوات القادمة لتعزيز القدرة الإنتاجية للاقتصاد الوطني ليكون رفداً من روافد الدخل القومي في البلاد.

الهيكل التنظيمي
للهيئة العامة للصناعة

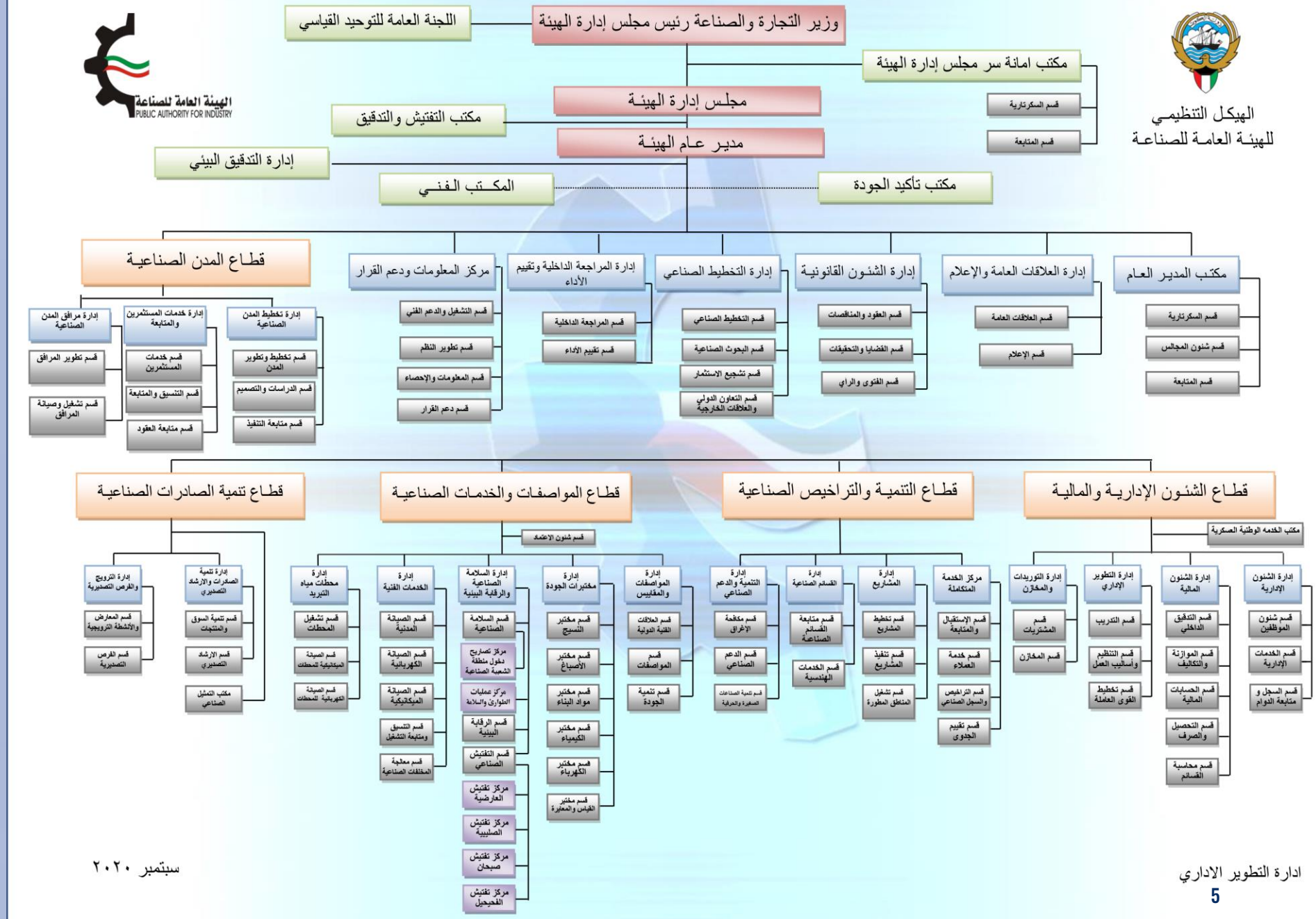

محتويات التقرير

المقدمة	7-9
مشاريع الهيئة العامة للصناعة والمنظمات والهيئات الإقليمية والدولية	10-16
الميزانية والفائض المالي	17-19
المؤشرات الرئيسية لبعض أنشطة الهيئة العامة للصناعة	20-47

إنشاء

الهيئة العامة للصناعة

أنشئت الهيئة العامة للصناعة بالقانون رقم 56 لسنة 1996 م حيث نصت المادة 27 من القانون على :

- " تنشأ هيئة عامة ذات شخصية اعتبارية مستقلة تسمى الهيئة العامة للصناعة ويشرف عليها وزير التجارة والصناعة "

الأهداف

تهدف الهيئة إلى تنمية النشاط الصناعي في البلاد والنهوض به والإشراف عليه لتحقيق أهداف الاقتصاد الوطني من خلال:

1- تشجيع الصناعات المحلية وتطويرها وحمايتها.

2- توسيع القاعدة الإنتاجية الصناعية والحرفية.

3- تنويع مصادر الدخل القومي.

4- دعم وتنمية وتشجيع إنتاج السلع الاستراتيجية اللازمة للأمن القومي والغذائي.

5- تهيئة المناخ الملائم لجذب المزيد من الأيدي العاملة الوطنية ذات الكفاءة الفنية.

6- دعم وتشجيع الحرف الصناعية.

7- تعميق الوعي الصناعي لدى المواطنين وإبراز الدور الإيجابي لمنهج التنمية الصناعية مع إعداد ونشر الدراسات والبحوث وتوفير نظم المعلومات والبيانات الصناعية وتشجيع التطوير والإبداع.

8- التنسيق بين الصناعات القائمة والمقترح إقامتها مستقبلا في نطاق دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية خاصة والدول العربية عامة تحقيقاً للتكامل وتجنب المنافسة الضارة.

9- توثيق التعاون الصناعي مع مختلف الدول والمنظمات الدولية لتوفير الخبرات والمعلومات اللازمة للتنمية الصناعية المحلية.

الرؤية

تقدّم الخدمات الصناعية وتسهيل اجراءاتها للمساهمة في تنمية النشاط الصناعي وتلبيه احتياجاتها وتطبيق معايير الجودة في المنتج للمساهمة في تحقيق نجاحه بالسوق المحلية للانتقال للسوق الخارجية وهو ما يصب في تحقيق رؤيا الهيئة في زيادة الدخل القومي للبلاد.

الرسالة

الاشراف على النشاط الصناعي في البلاد وادارته وتوفير كافة المتطلبات والخدمات الصناعية التي تساهم بالنهوض للاقتصاد الوطني وتنظيم العمل في المناطق الصناعية وتطويرها عبر الوسائل المستخدمة، بالإضافة الى انشاء مناطق صناعية جديدة وتوفير الأراضي للمستثمر الصناعي بكامل الخدمات والبنية التحتية الأساسية المتكاملة

المناطق الصناعية والحرفية والخدمية والتجارية التابعة للهيئة العامة للصناعة

المناطق الصناعية

- منطقة الشعيبة الشرقية الصناعية
- منطقة الشعيبة الغربية الصناعية
- منطقة أمغره الصناعية
- منطقة صبحان الصناعية
- منطقة الصليبية الصناعية
- منطقة الدوحة وعشيرج
- منطقة صليبية - كبد
- منرطقة السالمي (تدوير الإطارات)
- منطقة الشدادية
- منطقة النعايم (6كم)
- منطقة الشقايا
- منطقة الخويسات
- منطقة النويصيب (مجمع الحديد)
- ميناء عبدالله (موقع 18ب،11،20،21،16)

مناطق تخزين الصلبوخ والدراكيل

- مدينة صباح الأحمد
- ميناء عبدلله
- الصليبيه
- بنيدر
- الجهراء
- السالمي
- الصبية
- الوفرة
- الاحمدي
- كبد
- نواف الاحمد

المناطق الخدمية والتجارية والحرفية

- شرق الخدمية والحرفية والتجارية
- الفحيحيل الخدمية والحرفية والتجارية
- الأحمدي الخدمية والحرفية والتجارية
- الشويخ الخدمية والحرفية والتجارية
- الري الخدمية والحرفية والتجارية
- سكراب النعايم
- سكراب جنوب امغرة
- منطقة المستقبل

الخطة الإنمائية لدولة الكويت

مشروع تصميم وتنفيذ وإنجاز وصيانة اعمال البنية التحتية لمنطقة الشدادية الصناعية

تأتي خطة التنمية الجديدة في مرحلة هامة من مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دولة الكويت وفي إطار العديد من التطورات الإقليمية والعالمية، ويتضمن الإطار العام للخطة الجديدة مجموعة من الأهداف الاستراتيجية، كما ان الخطة تشتمل على مجموعة من السياسات الصناعية التي تهدف الى تحسين أداء القطاع الصناعي في دولة الكويت.

الهدف

تهيئة منطقة صناعية لتوطين الحرف والصناعات الصغيرة والمتوسطة، بمنطقة الشدادية بمساحة اجمالية للمنطقة تبلغ (5 مليون م2).

نسبة انجاز مشروع تصميم وتنفيذ وإنجاز وصيانة اعمال البنية التحتية لمنطقة الشدادية الصناعية للعام المالي 2022/2023

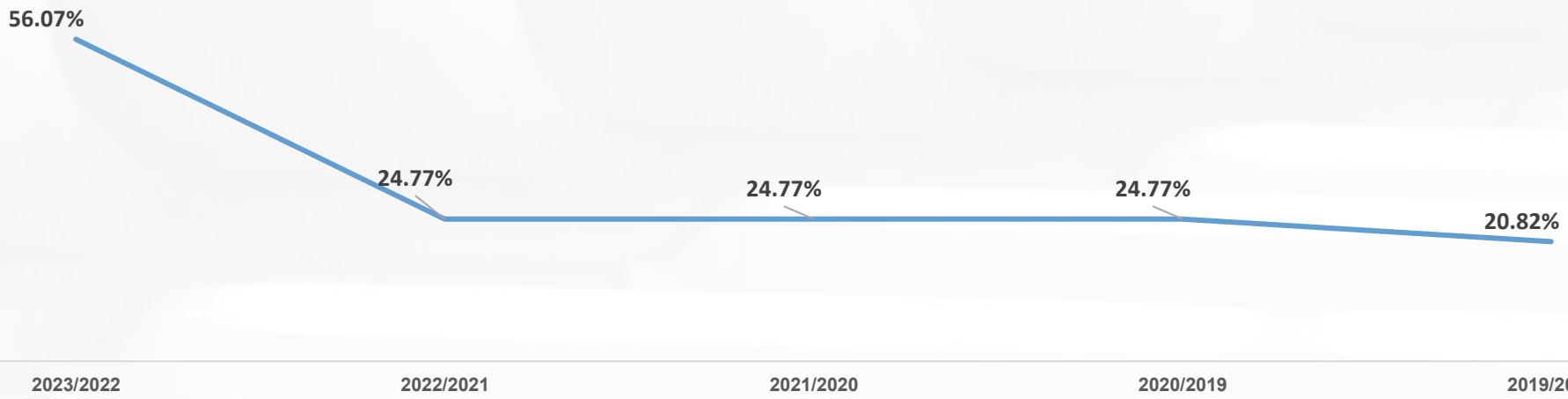

الاستراتيجية الصناعية الوطنية لدولة الكويت 2035

تعمل الهيئة العامة للصناعة على إعداد الاستراتيجية الصناعية الوطنية لدولة الكويت 2035 بالتعاون مع منظمة الخليج للاستشارات الصناعية (جويك)، وهي منظمة تحت مظلة الأمانة العامة لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية ومقرها الدوحة - دولة قطر الشقيقة، حيث تم تشكيل فريق عمل متخصص يضم أعضاء من الطرفين. وستشكل برامج هذه الاستراتيجية جزءَ أساسياً في خطط التنمية الوطنية وبرامج عمل الحكومة لدولة الكويت، بما يتماشى مع رؤية الكويت 2035.

تهدف الاستراتيجية الصناعية الوطنية 2035 إلى تهيئة البيئة والظروف المواتية للقطاع الصناعي الكويتي من أجل تحسين قدرته التنافسية في القطاعات الاستراتيجية، وتحقيق التنويع، وزيادة القيمة المضافة، مع العمل على جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية. وتهدف الاستراتيجية الصناعية ً أيضا إلى زيادة مساهمة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي. وتركز الاستراتيجية على جذب الاستثمارات الأجنبية والمحلية في الصناعات المعرفية، والتنويع الصناعي ً بعيدا عن قطاع الهيدروكربونات، وزيادة الإنتاجية الصناعية، وبناء قطاع تصنيع موجه بشكل أكبر نحو التصدير، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص الكويتي في الصناعة.

علاوة على ذلك، تستهدف الإستراتيجية الرقمنة المتسارعة والتطبيق الواسع لأدوات الثورة الصناعية الرابعة، بالإضافة إلى تعميق البحث والتطوير التطبيقي، وتحفيز الابتكار وتسريع التحول إلى التصنيع الذكي. كما تركز الإستراتيجية على بناء البنية التحتية للجودة اللازمة لتحسين جودة المنتجات المحلية وقدرتها التنافسية في الأسواق المحلية والعالمية. بالإضافة إلى ذلك فإن الإستراتيجية تهدف إلى مواءمة مخرجات المؤسسات التعليمية الوطنية مع المهارات المطلوبة من قبل قطاع الصناعة التحويلية، وزيادة مشاركة القوى العاملة الكويتية في القطاع الصناعي. كما تركز الاستراتيجية ً أيضا على اعتماد مبادئ الاقتصاد الدائري لتقليل النفايات، وبناء قطاع صناعي أكثر استدامة.

آخر تطورات المشروع:

تم الانتهاء من انجاز المشروع بالكامل، وجاري حاليا مراجعة مسودة الاستراتيجية الصناعية الوطنية لدولة الكويت 2035 من قبل إدارات الهيئة وجهات الدولة المعنية تمهيدا لاعتماد الوثيقة من قبل مجلس الإدارة.

التخطيط الصناعي

المشاريع

مشروع المسح الميداني للقطاع الصناعي:

تبنت الهيئة العامة للصناعة ضمن خطة برامجها أحد الأهداف الاستراتيجية التي تعني بتشكيل قاعدة معلوماتية للصناعة المحلية وهو مشروع المسح الميداني للقطاع الصناعي في دولة الكويت.

وذلك إدراكاً منها لدور المعلومات في تنمية هذا القطاع، وتطبيقاً لما نصت عليه المادة (30) من قانون الصناعة 56 لعام 1996 في ان تقوم الهيئة العامة للصناعة بإجراء مسح صناعي للبلاد بصفة دورية وعند الحاجة لذلك.

الهدف من المشروع:

1- توفير المعلومات والمؤشرات الصناعية التي تساعد صانعي القرار وواضعي السياسات الصناعية على صياغة القرارات والسياسات المناسبة

2- تفعيل التواصل المستمر بين الهيئة العامة للصناعة والمنشآت الصناعية على مختلف اشكالها

3- متابعة تطور الصناعة المحلية وتقييم الآثار التي تخلفها التغيرات المحلية والعالمية على القطاع الصناعي بشكل عام

4- تحديث القاعدة المعلوماتية للهيئة العامة للصناعة بما يساعد صانعي القرار وواضعي السياسات الصناعية على صياغة القرارات والسياسات المناسبة.

مراحل إنجاز مشروع المسح الميداني للقطاع الصناعي

مراحل إنجاز المشروع

قامت الهيئة بوقف جميع امتيازات المنشآت الصناعية التي لم تقوم بتعبئة استمارة المسح الصناعي، وذلك بناء على الإنذار النهائي الموجه لهذه المنشآت والمنشور في جريدة كويت اليوم

تحديث المعلومات الخاصة بالأوضاع الحالية للمنشآت، وتوحيد بياناتها في سجلات الهيئة والتي تعتبر من أهم أهداف مشروع المسح الصناعي، وتبويب البيانات وتصنيفها حسب القطاعات الصناعية المختلفة لكل منشأة

تحديث بيانات التواصل مع المنشآت الصناعية (ارقام الهواتف - البريد الالكتروني)، بالإضافة الى توحيد تصنيف ISIC4 في نظام ITPS الخاص بالهيئة

متابعة الاستمارات المقدمة والتأكد من استيفائها بالمعلومات المطلوبة، بالإضافة إلى مراجعة وتدقيق هذه البيانات للتأكد من صحتها.

بلغت نسبة انجاز الاستمارات المقبولة **100%**

مراحل إتمام المشروع

تصنيف المنشآت الصناعية حسب أنشطتها المختلفة حسب التصنيف الدولي الموحد للأنشطة الاقتصادية ISIC 4

تحديد الطاقة الإنتاجية لكل منتج من منتجات المنشآت الصناعية بصفة منفردة

اعداد ونشر عدد 2 من النشرات الإحصائية على الموقع الالكتروني الخاص بالهيئة العامة للصناعة

المشاريع الإنشائية التابعة للهيئة العامة للصناعة

نسبة الانجاز لإجمالي قيمة العقد للمشاريع اللإنشائية التابعة للهيئة العامة للصناعة حتى تاريخ 31 مارس 2023

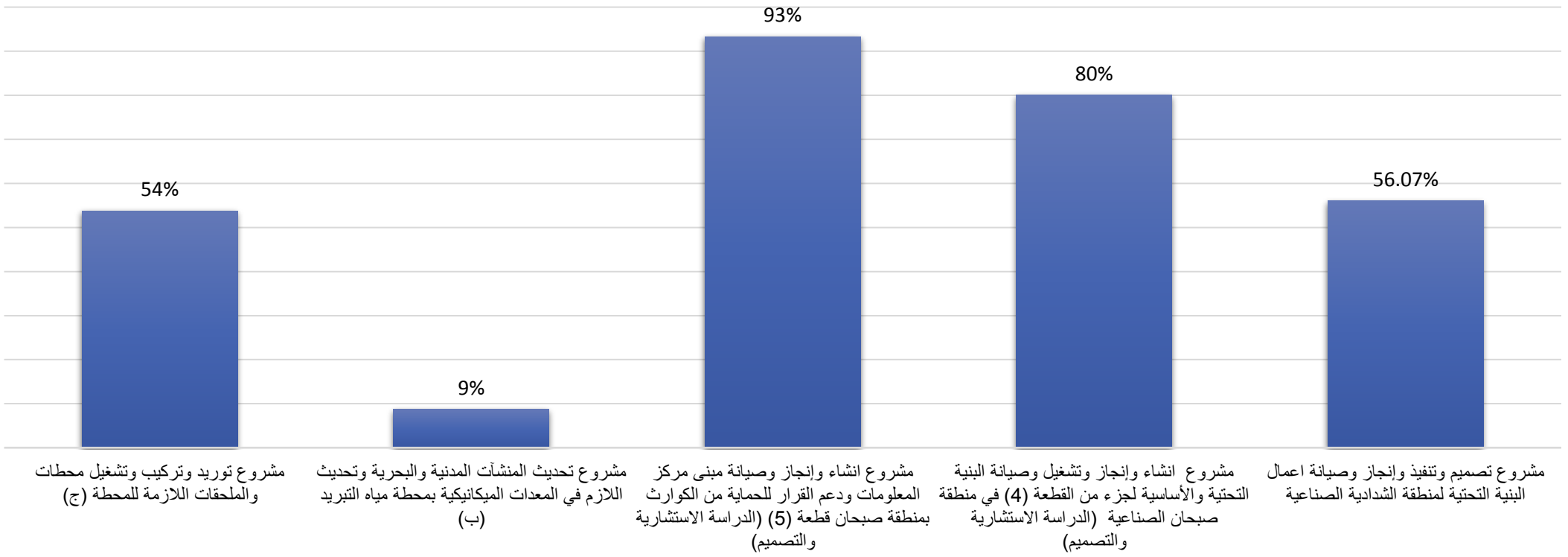

المنظمات والهيئات الصناعية الإقليمية والدولية

التي تساهم بها الهيئة العامة للصناعة

OIML

المنظمة الدولية للمترولوجيا القانونية OIML

GOIC

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية
Gulf Organization For Industrial Consulting

المنظمة الخليج للاستشارات الصناعيةGOIC

arab accreditation
ARAC
الجهاز العربي للاعتماد

الجهاز العربي للاعتماد

ISO

المنظمة الدولية للتقييس ISO

ilac

المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات

BIPM
ΜΕΤΡΩ ΧΡΩ

اتفاقية المتر الدولية BIPM

SMIIC

معهد الدول الإسلامية للمواصفات و
المقاييسSMIIC

هيئة التقييس
لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية
GCC Standardization Organization
GSO

هيئة التقييس لدول مجلس التعاون لدول
الخليج العربيGSO

UNIDO

المنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNIDO

IEC

اللجنة الدولية الكهروتقنية IEC

المنظمة العربية للتنمية الصناعية والتعدين
AIDSMO

ميزانية الهيئة العامة للصناعة

بلغت أجمالي إيرادات الهيئة العامة للصناعة للسنة المالية 2023/2022 بمبلغ (93,354,655.775) د.ك وأجمالي المصروفات بمبلغ (54,303,048.12) د.ك وبلغ الفائض مبلغ (39,051,607.655) د.ك

الجدول التالي يوضح إجمالي الإيرادات الفعلية للسنة المالية 2023/2022 مقارنة باعتمادات السنة المالية 2023/2022

الباب	المقدر	الفعلي	النسبة%
مياه التبريد	9,275,000	9,620,041.9	103.7%
ايجار الأراضي	69,900,000	65,789,010.31	94.1%
المخلفات الصلبة	1,400,000	1,159,896.579	82.9%
رسوم خدمة المستثمر	4,950,000	5,913,792.706	119.5%
إيرادات اخرى	8,370,000	10,871,914.28	129.9%
الاجمالي	93,895,000	93,354,655.775	99.4%

ميزانية الهيئة العامة للصناعة

الجدول التالي يوضح إجمالي الإيرادات والمصروفات الفعلية للسنة المالية 2023/2022 مقارنة بالسنوات التالية 2021/2020 و 2022/2021 :

	2023/2022	2022/2021	2021/2020
الايرادات	93,354,655.775	102,081,459.6	86,641,457
المصروفات	54,303,048.12	52,486,310	49,012,218
الفائض المالي	39,051,607.655	49,595,149.6	37,629,239

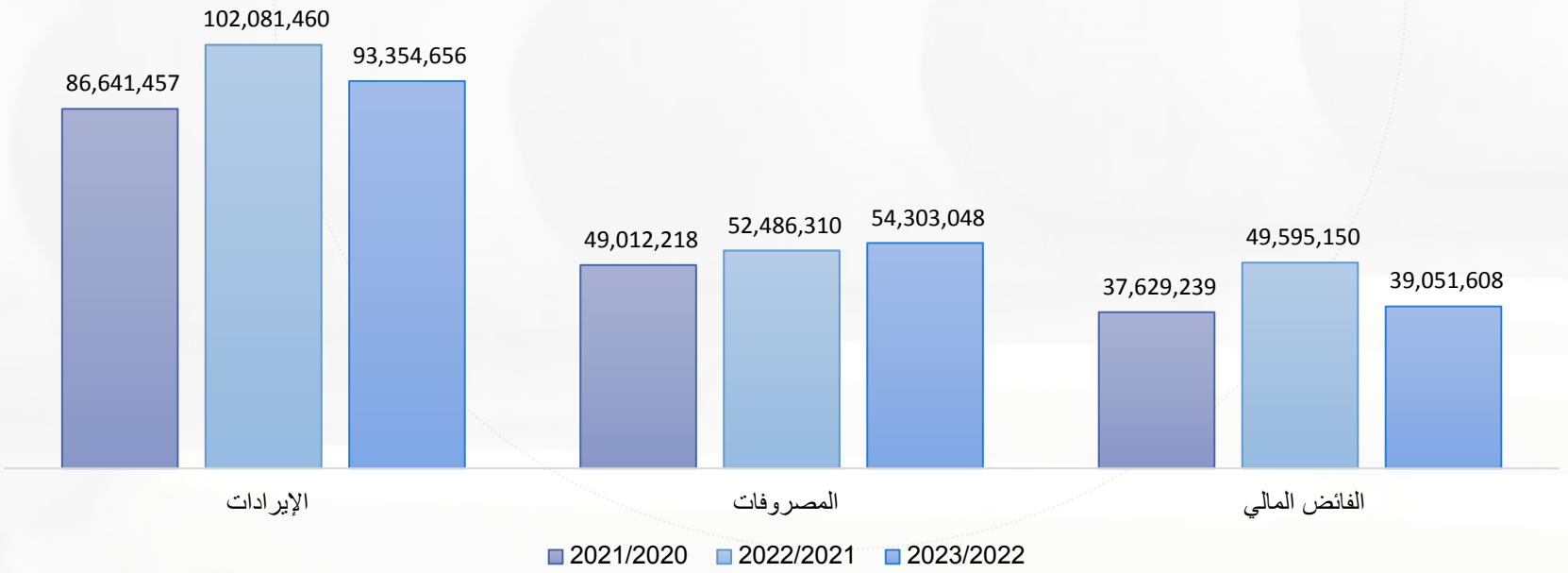

ميزانية الهيئة العامة للصناعة

بلغت مصروفات الهيئة
للسنة المالية 2023/2022
ب 54,303,048.12 د.ك

بلغت إيرادات الهيئة
للسنة المالية 2023/2022
ب 93,354,656 د.ك

محطات الضخ

الشركات المستفيدة	الكمية المعتمدة للعام المالي 2023/2022	الكمية الفعليه للعام المالي 2023/2022	النسبة المحققة للفترة %
شركة صناعة الكيماويات البترولية			
وحدة الأسمدة (أ)	0	0	0
وحدة الأسمدة (ب)	0	0	0
وحدة الملح والكلورين	64	65.7	102.7%
شركة إيكويت للبتروكيماويات	393	401	102.1%
شركة البترول الوطنية الكويتية			
مصفاة الشعيبة	0	0	0
مصفاة ميناء عبد الله	145	153.3	105.7%
إجمالي المحطة (ب)	602	620.2	103%
شركة البترول الوطنية الكويتية			
مصنع إسالة الغاز	900	960.3	106.7%
تحديث مصفاة ميناء الأحمدي	353	347.9	98.6%
إجمالي المحطة (ج)	1,253	1,308.2	104.4%
الإجمالي الكلي	1,855	1,928.4	103.96%

محطات الضخ

مياه البحر للتبريد

تحقيق ايراد

9,620,041 د.ك

النسبة المحققة من تشغيل محطات ضخ مياه البحر للتبريد (الفعلي بالمعتمد 103.96%) وذلك من خلال تزويد الشركات المستفيدة بكمية 1,928.4 مليون م3 .

مقارنة ايرادات مياه التبريد للعام المالي 2023/2022 مقارنة بالعام المالي 2022/2021 و 2021/2020

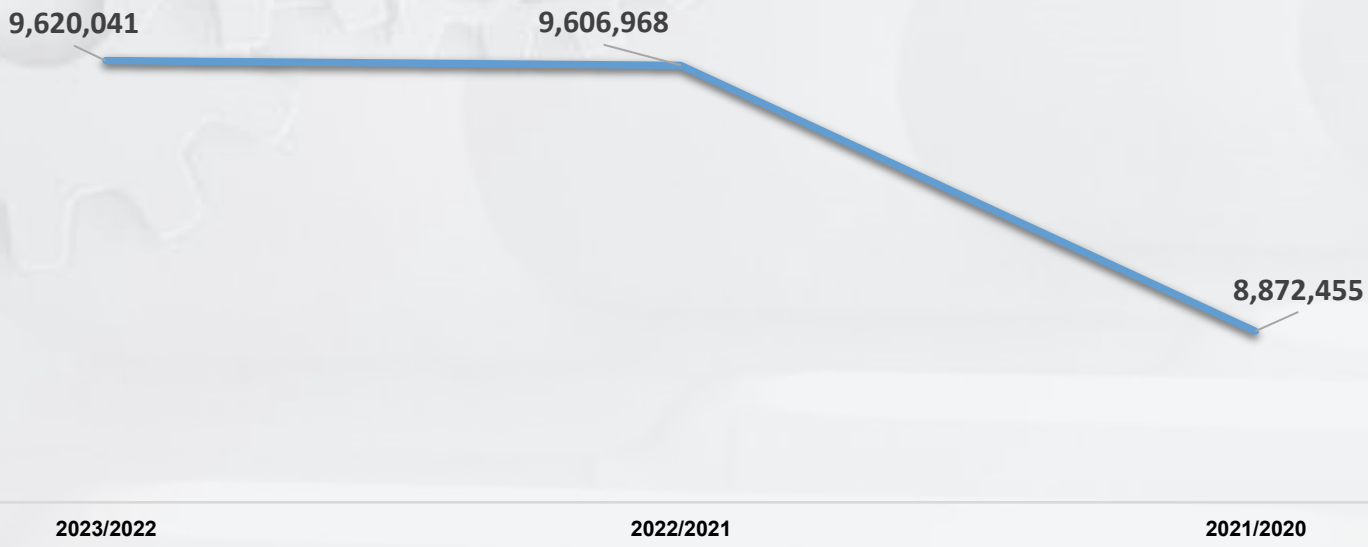

المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة

استمرت الهيئة العامة للصناعة في تشغيل محطة استقبال ومعالجة المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة والتي تشمل عدة وحدات لمعالجة المخلفات الصناعية وغيرها من المباني الخدمية

المخلفات	2021/2020	2022/2021	2023/2022
الكميات الخاملة (طن)	7,154	8,908.2	17,379.1
الكميات الخطرة (طن)	65,347	76,390.3	54,005.1
كميات المخلفات الصناعية السائلة (الف جالون)	501,347	433,592.5	406,467

التنسيق والإشراف على أعمال المقاولين وفقا لنظم وبرامج الإشراف المعتمدة

المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة

الايرادات	2021/2020	2022/2021	2023/2022
المخلفات الصلبة والسائلة	1,171,350	1,327,935	1,159,897

معالجة المخلفات بأنواعها لضمان كفاءة تشغيل محطات المعالجة

بيان لإيرادات المخلفات الصناعية الصلبة والسائلة للعام المالي 2023/2022 مقارنة بالعامين 2021/2020 و 2022/2021

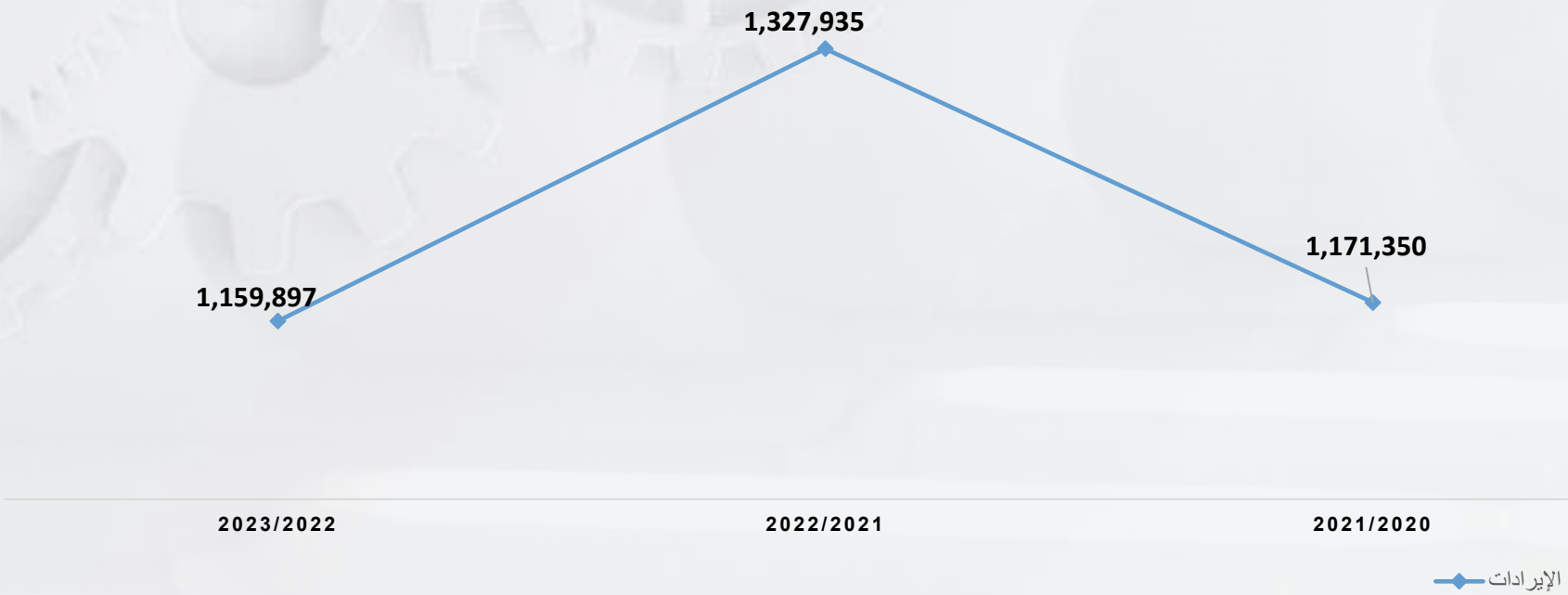

الأراضي والقسائم الصناعية

عدد مشاريع القسائم الصناعية تحت المتابعة موزعة على المناطق

المنطقة	عدد المشاريع
صبحان الصناعية	60
أمغرة الصناعية	21
الصليبية -الأولى	5
الصليبية – كبد	8
الشعيبة الغربية	33
الشعيبة (جوهرة الفنار)	8
الشعيبة الشرقية	4
توسعة حرفية الصليبية	2
توسعة حرفية الجهراء	10
الوفرة	15
العبدلي	5
مناطق أخرى	27
الإجمالي	198

المشاريع الواردة:
35

التقارير النهائية الصادرة:
66

أعمال الخدمات الأساسية للعام المالي 2023/2022

أعمال تسليم القسائم والموافقات التنظيمية للمنشآت للعام المالي 2023/2022

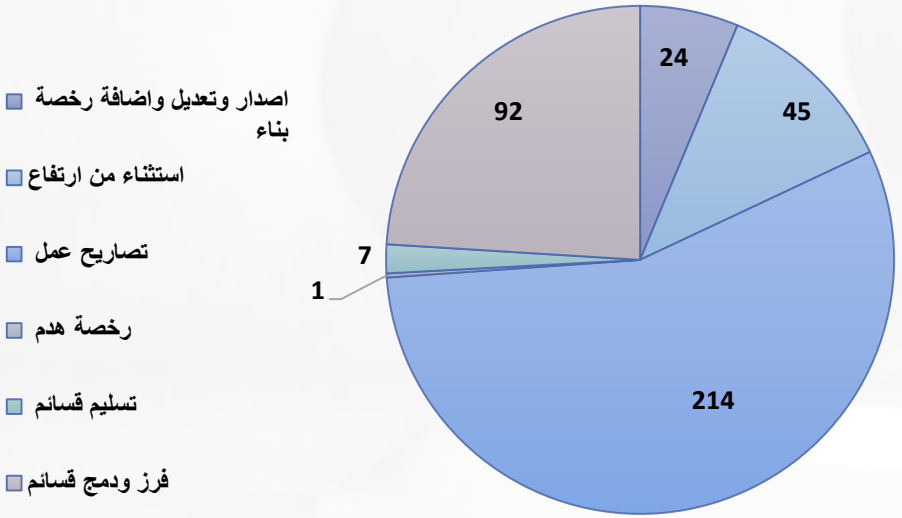

القسائم الصناعية

الإيرادات المحصله من القسائم الصناعية والخدمية والحرفية والتجارية للعام المالي 2023/2022

البيان	القسائم الصناعية	القسائم الحرفية والتجارية والخدمية	غرامات التأخير	الاجمالي
الايرادات	23,005,730	42,062,360	720,921	65,789,010

إيراد فعلي بقيمة
65,789,010
د.ك

بيان لإيرادات القسائم الصناعية للعام المالي 2023/2022

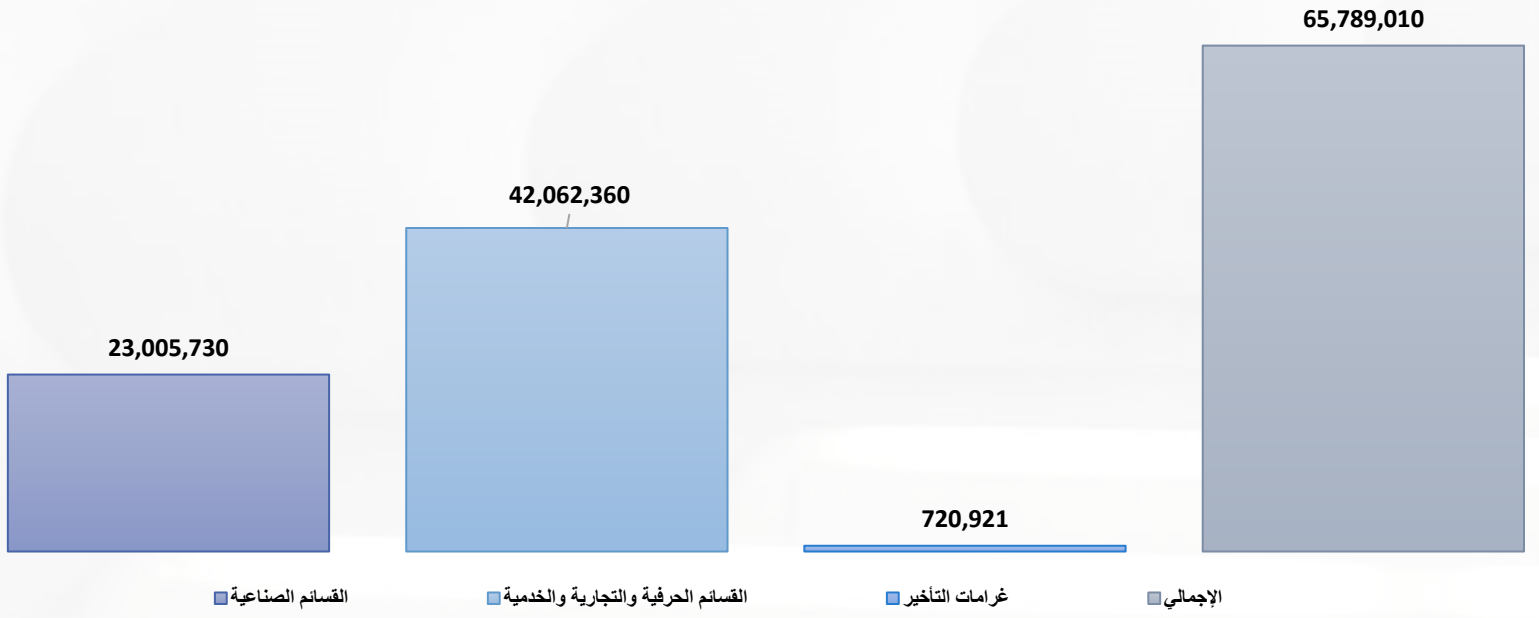

القسائم الصناعية

استمرارية تقديم خدمة إبرام وتجديد عقود القسائم الصناعية والحرفية والخدمية والتجارية للمستثمر الصناعي وتحصيل رسوم وغرامات التأخير للقسائم المخالفة .

بيان للإجمالي الايرادات المحصلة من القسائم الصناعية للعام المالي 2023/2022 مقارنة بالعامين المالي 2021/2020 و 2022/2021

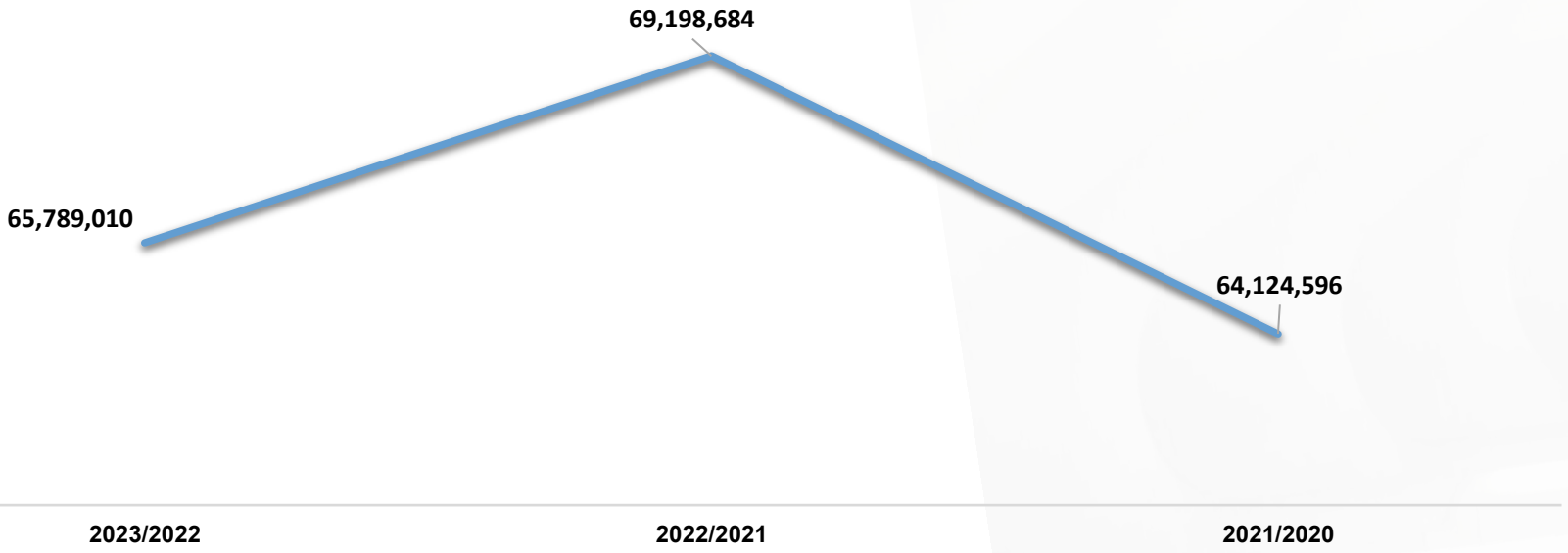

حق الانتفاع للقسائم والخدمات

اولاً: الوضع السابق

- تحديد الأسعار بموجب قرار مجلس الوزراء رقم (1121) لسنة 2015 والمعدل بالقرار رقم (1213) لسنة 2015 والتي بدأ تطبيقها بتاريخ 2016/4/1.

ثانياً: الوضع الحالي

- تم التعاقد مع جامعة الكويت بتاريخ 2021/12/21 لدراسة إعادة تقدير بدلات الانتفاع بالقسائم الصناعية والحرفية والتجارية والخدمية التابعة للهيئة ورسوم الخدمات التي تقدمها الهيئة للغير.

- بتاريخ 2022/11/20 قدمت جامعة الكويت الدراسة النهائية متضمنة التوصيات للبدلات الجديدة المقترحة لمقابل الانتفاع بالقسائم ورسوم الخدمات.

- تم نشر القرار الوزاري رقم (2023/7) بإصدار اللائحة التنظيمية لقرار مجلس الوزراء رقم (141 لسنة 2023) في شأن بدلات التخصيص للقسائم الصناعية والحرفية والخدمية والتجارية واجور الخدمات والرسوم التي تقدمها الهيئة العامة للصناعة في جريدة كويت اليوم العدد (1628) بتاريخ 26/3/2023.

الإجراءات الصناعية

الإجراءات الصناعية المنجزة خلال العام المالي 2023/2022

نوع الاجراء	عدد المعاملات
شهادات لمن يهمه الامر	253
تجديد عقد قسيمة خدمية	289
تجديد عقد قسيمة صناعية	321
تجديد ترخيص حرفة صناعية	695
تجديد ترخيص منشأة صناعية	214
تقدير احتياج عمالة لمنشأة صناعية	193
الموافقة على الافراج الجمركي (51) عن الآلات والمعدات للتراخيص الصناعية	11,748
نموذج الإعفاءات الجمركية B9	24,364
اصدار شهادة تخصيص في المناطق الخدمية	201
موافقة تحويل ترخيص حرفة صناعية الى منشأة صناعية	23
طلب إقامة منشأة صناعية	16
موافقة "زيادة طاقة إنتاجية" بدون او مع توسعة	25
موافقة على طلب تحديد الطاقة الإنتاجية	11
طلب إضافة منتج مع توسعة	13
طلب إضافة منتج بدون توسعة	48
الاجمالي	38,414

انجاز
38,414
معاملة

الموافقات التي تمت لمنح تراخيص لمشروعات صناعية كبيره

تهدف الهيئة العامة للصناعة الى تسهيل كافة معاملات المستثمرين الصناعيين لدى الهيئة في مكان واحد إلى جانب تنميط وتبسيط إجراءات التراخيص والسجل الصناعي ومتابعة تنفيذها وتقييم دراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات الصناعية عن طريق اعداد وتطوير المعايير الخاصة بمنح وتجديد التراخيص الصناعية والحرفية ومتابعة تنفيذها وفق إجراءات مبسطة وتنظيم عملية القيد في السجل الصناعي .

تقديم خدمات التراخيص للمنشآت والحرف الصناعية القائمة والجديدة بالإضافة الى الموافقة على إقامة مشاريع وتوسعات جديدة

البيان	عدد المصانع الجديدة	قيمة الاستثمارات الممنوحة	العمالة الممنوحة للموافقات	المساحة المطلوب توفيرها
العام المالي 2023/2022	145 مصنع	147,137,231 د.ك	8,887 عامل	293,128 م2

السلامة الصناعية والرقابة البيئية

التطبيق السليم لكافة قوانين الأمن والسلامة

- تحرص الهيئة العامة للصناعة إلى المحافظة على شروط ومعايير الأمن الصناعي والسلامة المهنية في المنشآت الصناعية والحرفية وحماية البيئة في كافة المناطق الصناعية وفق المعايير والشروط الموضوعة

عدد أعمال غرفة عمليات الطوارئ والسيطرة على الحوادث للعام المالي 2023/2022

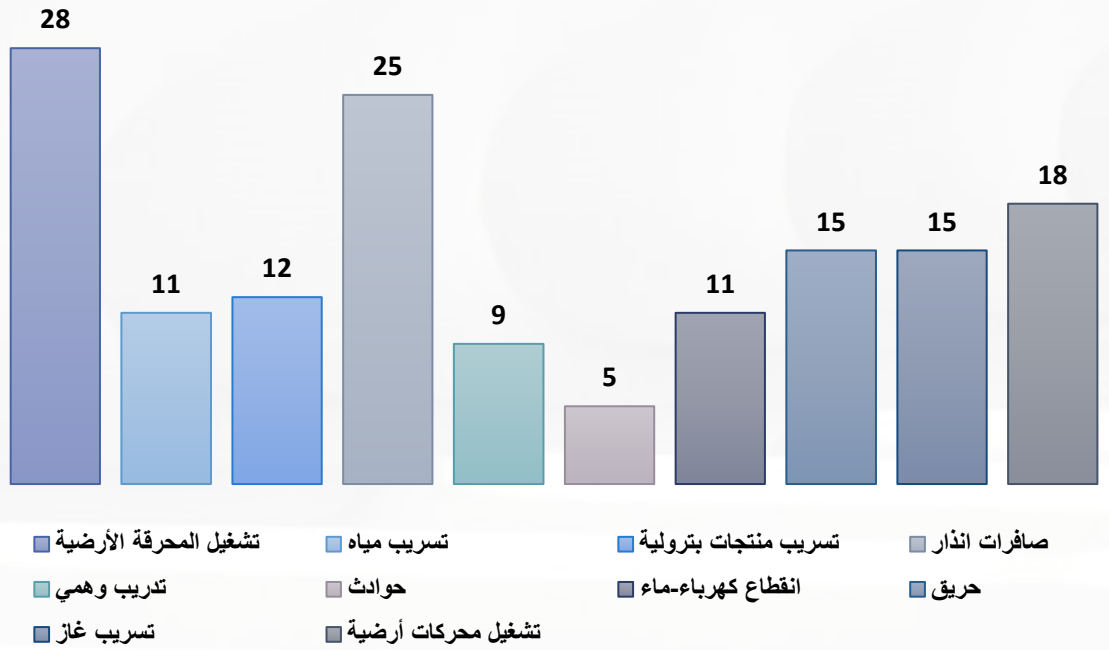

أعداد تصاريح دخول الشعيبة الصناعية لأعمال المقاولين للعام المالي 2023/2022

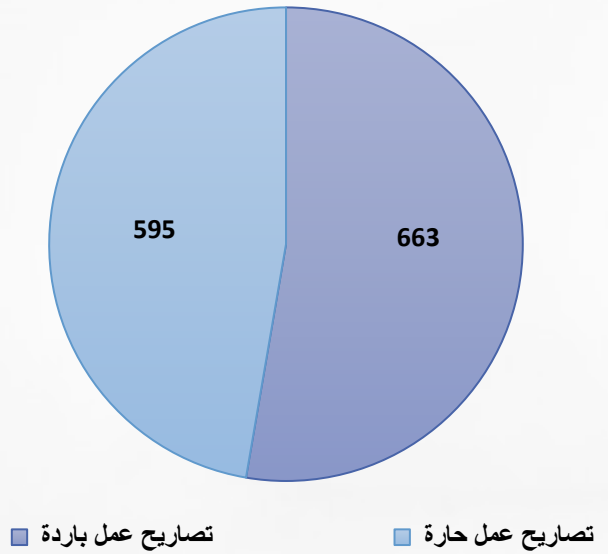

السلامة الصناعية والرقابة البيئية

عدد التصاريح للمركبات والأفراد والمواد للعام المالي 2023/2022

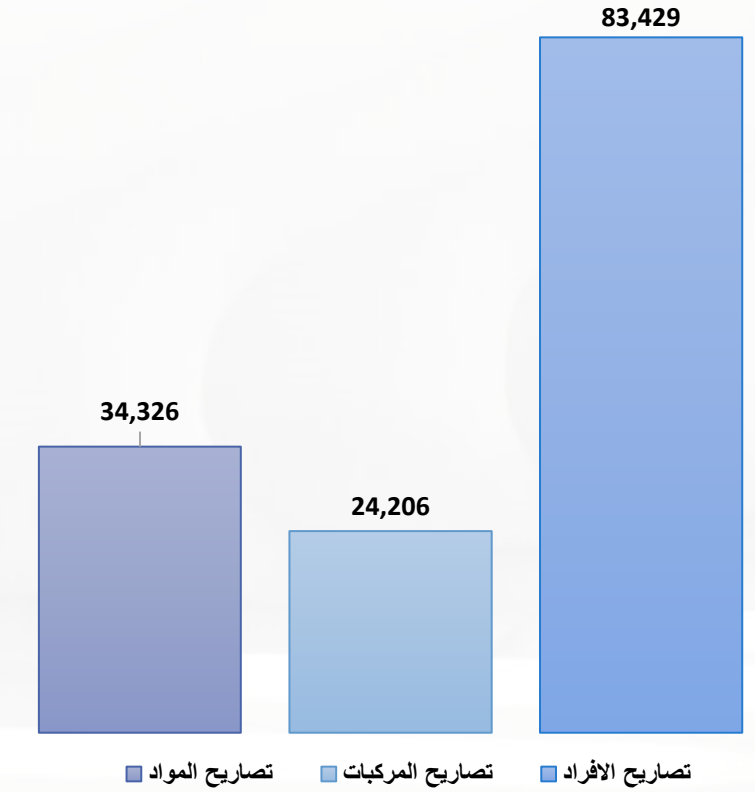

أعمال السلامة للمنشآت والأفراد والمشاريع المراد توطينها للعام المالي 2023/2022

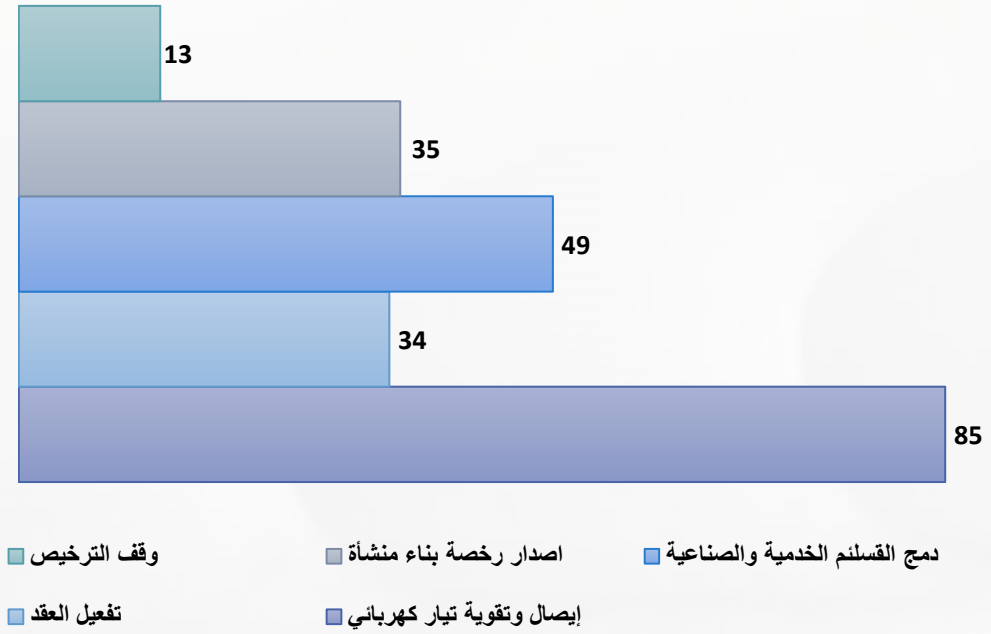

السلامة الصناعية والرقابة البيئية

التفتيش وتطبيق للقانون

الرقابة البيئية:

العام المالي 2023/2022	عدد الطلبات المرسلة للبيئة	الموافقات	عدد محاضر ضبط المخالفة المحررة
	816	365	87

أعمال التفتيش الصناعي للكشف على المنشآت والحرف الصناعية والخدمات للعام المالي 2023/2022

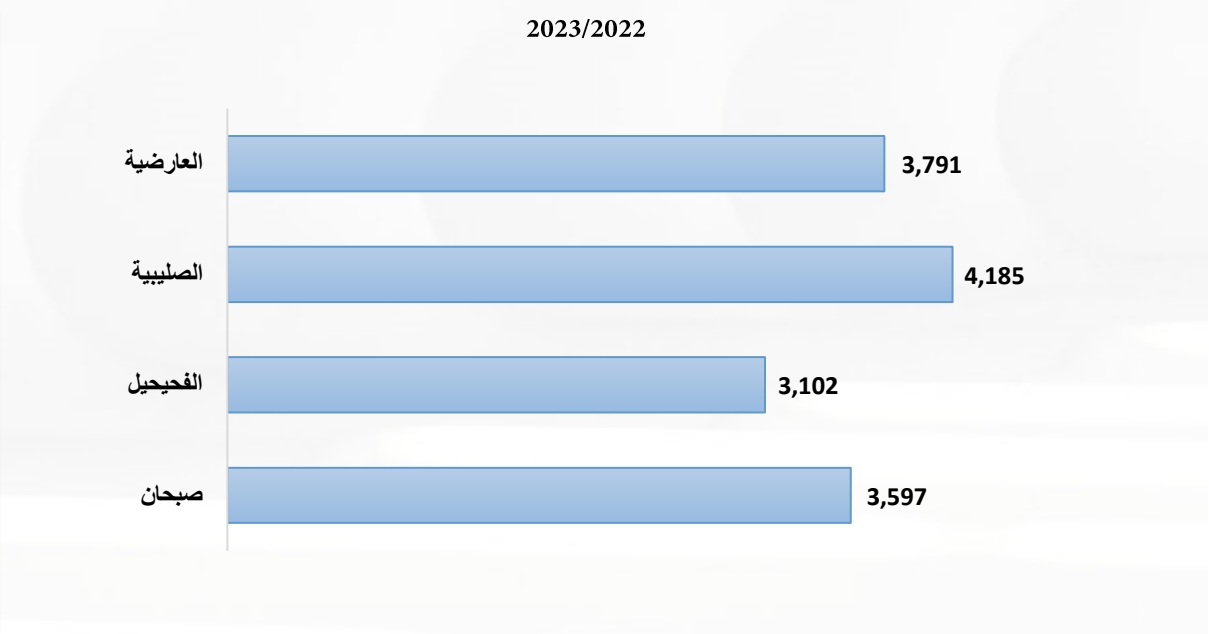

أعمال التفتيش الصناعي للكشف على المنشآت والحرف الصناعية والخدمات للعام المالي 2023/2022 مقارنة بالعامين 2021/2020 و 2022/2021

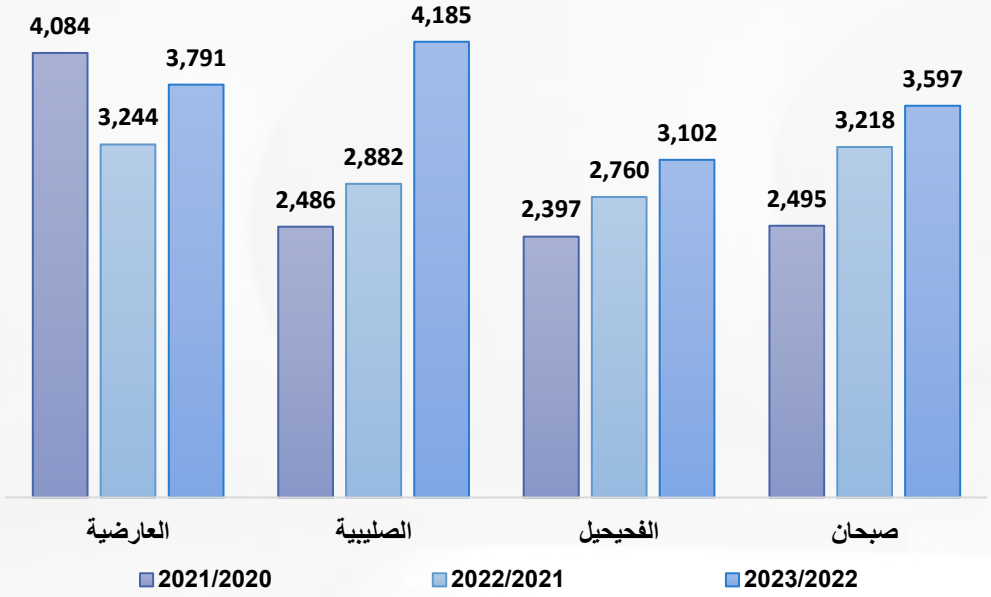

المواصفات والمقاييس

العام المالي 2023/2022	
البيان	عدد المعاملات
بيع وتصوير المواصفات القياسية الكويتية	189
شهادات المطابقة محلية	0
شهادات المطابقة مستوردة	17,432
شهادة تقييم فني	10,383
الإفراجات الجمركية للمنافذ (الشعيبة، المطار، الشويخ، الصليبية، المكتب الرئيسي)	68,471
رسوم التفتيش للسلع المستوردة	3,883
منح وتجديد علامة الجودة ورسوم التفتيش	108
رسوم شهاده المطابقة تصاميم عبوات منتجات التبغ ونظم إيصال النيكوتين وما شابهها	1,690
اجمالي الايرادات	2,869,127

تطبيق ومراقبة المواصفات والجودة

ايرادات المواصفات والمقاييس للعام المالي 2023/2022 مقارنة بالعامين 2022/2021 , 2021/2020

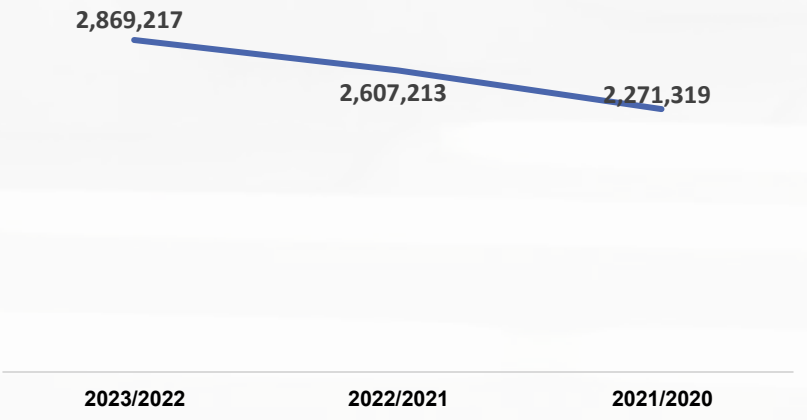

عدد المعاملات المنجزة خلال العام المالي 2023/2022 موزعة على انواع المعاملات

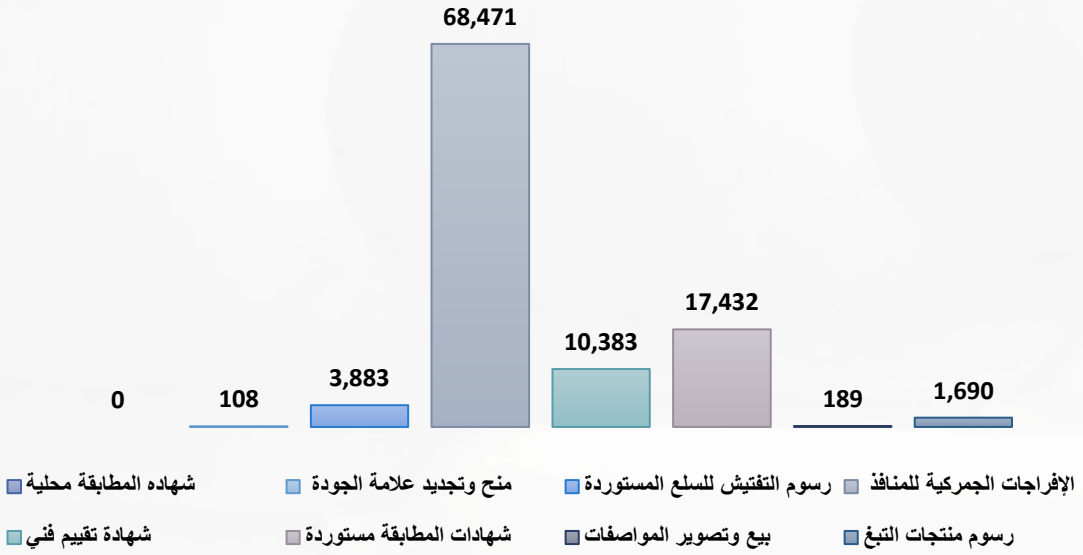

مختبرات الجودة

العام المالي 2023/2022			
اجمالي العملاء	اجمالي مواد الاختبار	اجمالي الاختبارات	اجمالي الايرادات
1,898	8,100	137,420	479,989

التخطيط لأعمال المختبرات ووضع برامج عملها وإعداد الموازنات التقديرية لاحتياجاتها

عدد الاختبارات لمختبرات الجودة خلال العام المالي 2023/2022

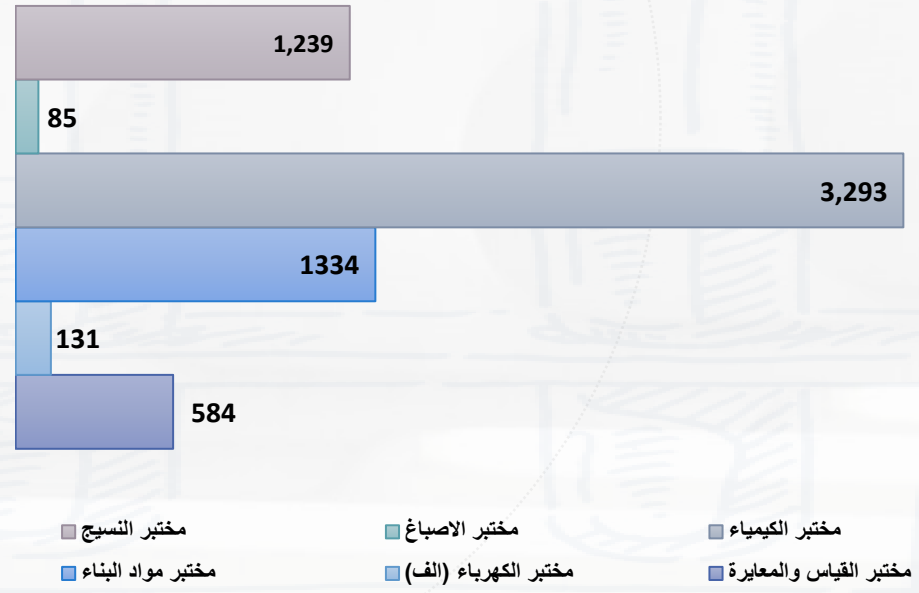

اجمالي ايرادات مختبرات الجودة خلال العام المالي 2023/2022 مقارنة بالعام 2021/2020 و 2022/2021

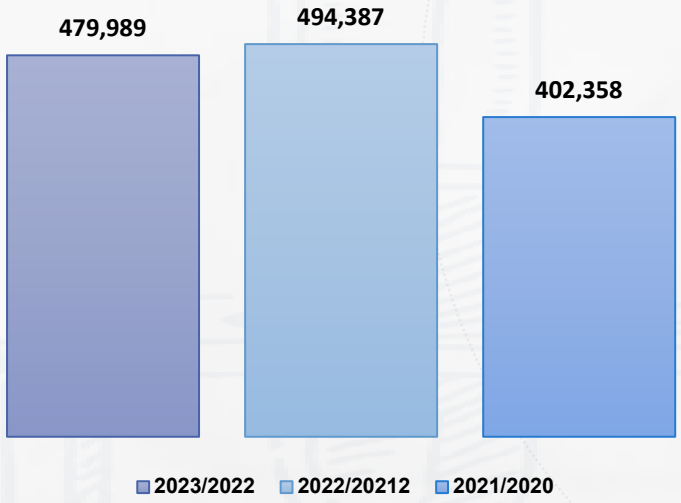

الدعم الصناعي للمستثمرين

البيان	2021/2020	2022/2021	2023/2022
عدد طلبات المنشآت	709	691	904
الواردات (مليون د.ك)	3,855.1	3,009.6	3,551.6
الإعفاءات (مليون د.ك)	192.8	150.5	177.6

بيان لعدد طلبات المنشآت وقيمة الواردات والاعفاءات الممنوحة للعام المالي 2023/2022 مقارنة بالعامين 2021/2020 و 2022/2021

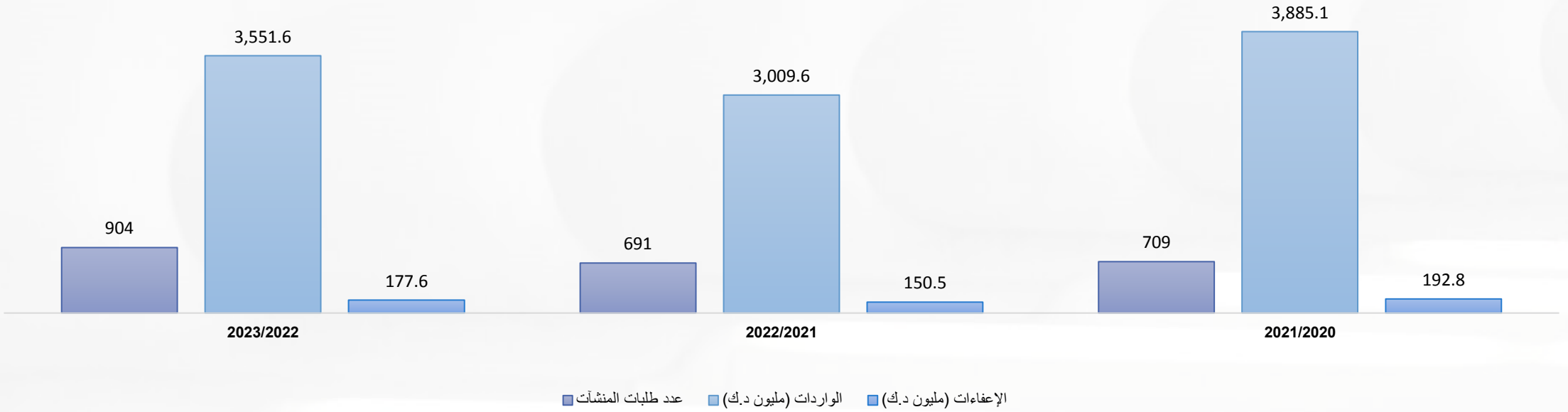

شؤون الاعتماد

تقدم الهيئة خدماتها للعديد من الجهات في القطاعين العام والخاص ومنها تقديم المشورة الفنية في مشاريع الدولة والتي تستند على الاعتماد كأداة لضمان الكفاءة في مشاريع الشراكة بين القطاعين العام والخاص، بالإضافة الى البرامج التوعية والمنشورات التي تهدف إلى تعزيز ثقافة الجودة والاعتماد في المؤسسات العامة والخاصة، كما تساهل في المنظمات الدولية باسم دولة الكويت وتتضمن هذه المساهمات القيام بالمشاركة في اللجان الدولية وإبداء الرأي حول الوثائق وصنع السياسات والأطر الخاصة بعملية التجارة الدولية.

أعمال تقديم المشورة الفنية وابداء الرأي على الوثائق المقدمة من جهات تقويم المطابقة في القطاعين الحكومي والخاص

عدد الوثائق من القطاع الحكومي	عدد الوثائق من لقطاع الخاص
11	11

بيان بنطاقات المشورات الفنية المقدمة من جهات تقويم المطابقة في القطاعين الحكومي والخاص

شهادات اعتماد المختبرات	شهادات نظم الإدارة المختلفة	تقارير اختبار الكفاءة
9	7	7

بيان بعدد الوثائق التي تم التصويت عليها والتي تم ابداء الرأي حولها باسم دولة الكويت على مشاريع ووثائق المنظمات الدولية والإقليمية للاعتماد

الجهاز العربي للاعتماد (ARAC)	المنظمة الدولية لاعتماد المختبرات (ILAC)
10	3

بيان بعدد المشاريع التي تم التصويت عليها والتي تم ابداء الرأي حولها باسم دولة الكويت على مشاريع المواصفات الدولية الصادرة من منظمة التقييس الدولية ISO

لجنة التقييس الدولية ISO/CASCO.	اللجنة الفنية لنظم الإدارة ISO/TC 176
17	1

بيان بخدمات الاعتماد المقدمة من جهاز الاعتماد الوطني (قسم شئون الاعتماد) بدولة الكويت لجهات تقويم المطابقة وإجراءات التقييم الدوري لها

القطاع الخاص
7

نظام تنمية الصادرات الإلكتروني

تم حصر وتحديد كافة المنشآت المصدرة وعمل زيارات ميدانية للمنشآت.

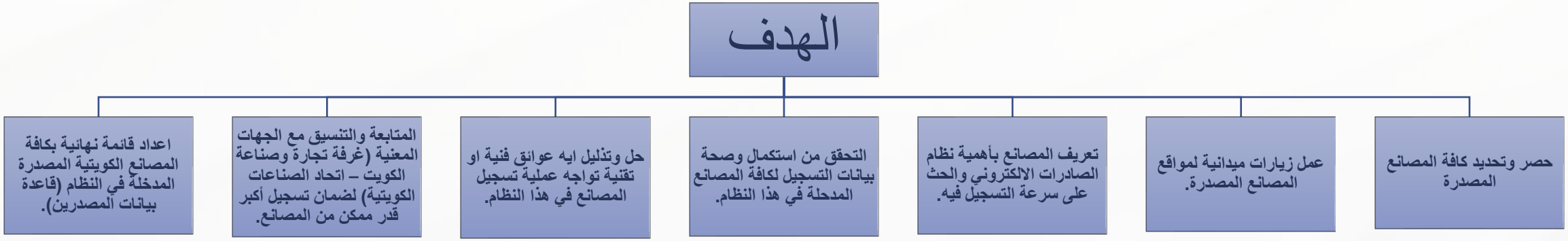

القـطـاع	عدد المنشآت الكويتية المصدرة
أولاً: قطاع المواد الغذائية والمشروبات	21
ثانياً: قطاع المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	7
ثالثاً: قطاع الورق ومنتجات الخشب	13
رابعاً: قطاع الكيماويات والصناعات المرتبطة	51
خامساً: قطاع الصناعات المعدنية الأساسية	33
سادساً: قطاع المنتجات التعدينية غير المعدنية	9
سابعاً: قطاع الصناعات التحويلية الأخرى	6
الاجمالي	140

بلغ عدد المنشآت الصناعية المصدرة التي تم تسجيلها في نظام تنمية الصادرات الالكتروني خلال فترة عمل الفريق (140) مصنعاً.

نظام تنمية الصادرات الإلكتروني

بلغ عدد المنشآت الصناعية المصدرة التي تم تسجيلها في نظام تنمية الصادرات الالكتروني خلال فترة عمل الفريق (140) مصنعاً.

القـــطـاع	عدد المنشآت الكويتية المصدرة
أولاً: قطاع المواد الغذائية والمشروبات	21
ثانياً: قطاع المنسوجات والملبوسات والصناعات الجلدية	7
ثالثاً: قطاع الورق ومنتجات الخشب	13
رابعاً: قطاع الكيماويات والصناعات المرتبطة	51
خامساً: قطاع الصناعات المعدنية الأساسية	33
سادساً: قطاع المنتجات التعدينية غير المعدنية	9
سابعاً: قطاع الصناعات التحويلية الأخرى	6
الاجمالي	140

القوائم المشاركة التي توصل إليها الفريق بنهاية أعماله على النحو التالي:

	المصانع المصدرة بالقائمة الأولية	المصانع التي تمت زيارتها	المصانع التي تم تسجيلها بنظام الصادرات	المصانع التي لا يوجد لديها منتجات بأنظمة الهيئة	المصانع التي لا تصدر حاليا	الحرف الصناعية والصناعات الصغيرة المصدرة	الحرف الصناعية التي لديها طلب تحويل منشأة	المصانع الصناعية المصدرة بالقائمة النهائية
العدد	275	204	140	90	38	35	18	204

تحديث دليل المصانع الكويتية المصدرة

التواصل مع عدد (112) منشأة صناعية لضمان استمراريتهم بالتصدير

مراسلة المصانع المصدرة الحديثة بشأن تزويدنا بصور شعار المصنع والمنتجات لإدراجها في الدليل

إعداد مادة الدليل النهائية

التنسيق مع المطبعة المنفذة لاستكمال الإصدار النهائي

إصدار دليل المصانع الكويتية المصدرة

	عدد المنشآت
الإجمالي	201
المشارك	187

ملاحظات ديوان المحاسبة

انخفض إجمالي عدد الملاحظات عن التقرير السابق للسنة المالية (2021/2020)

من 34 **ملاحظة إلى** 16 **ملاحظة في التقرير الحالي للسنة المالية** (2022/2021) **أي بنسبة 53٪**

ملاحظات ديوان المحاسبة

بناء على الاجـراءات التصـــويبية التي أقرتها الهيئة العامة للصـــناعة انخفضت عدد الملاحظات الجديدة والمستمرة من 48 ملاحظة الى 16 ملاحظة في السنة المالية (2022/2021)

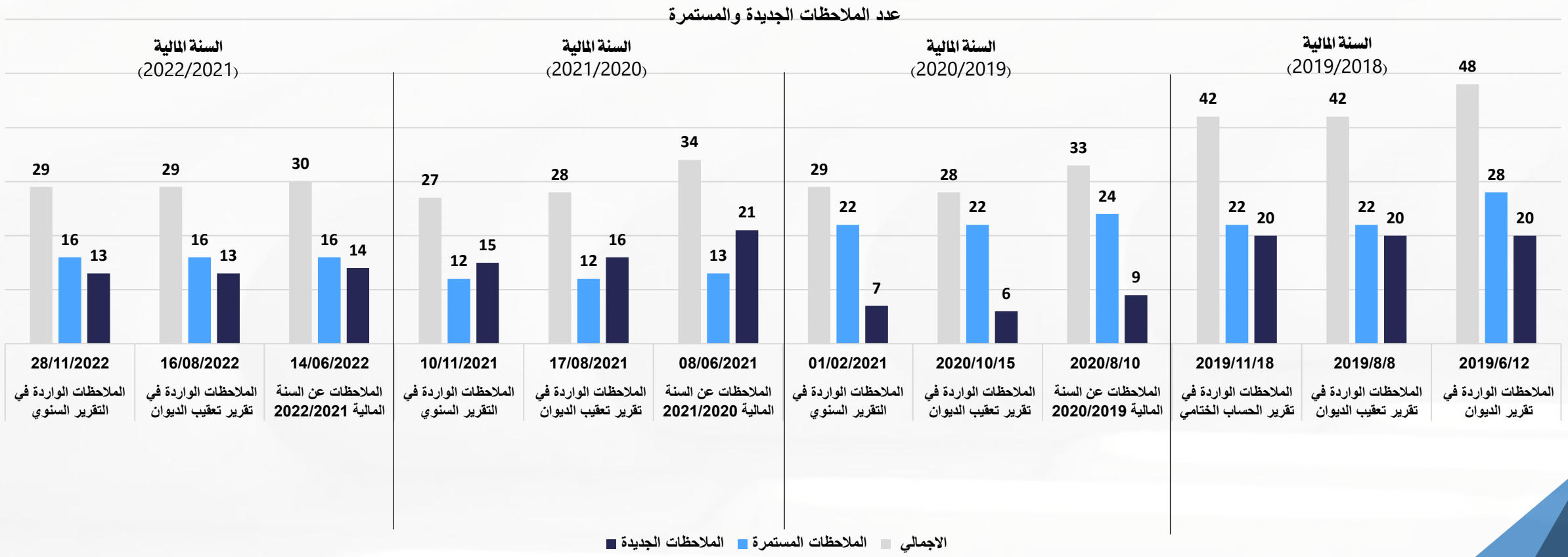

المشاركة في المعارض الخارجية

تم تمثيل دولة الكويت في المعارض العالمية الخارجية عن طريق تنظيم وتجهيز والاشراف على اجنحة المشاركين من الشركات الصناعية المحلية وذلك لعدد 5 معارض في دول مختلفة بمجموع يصل الى 56 مشارك.

يهدف البرنامج الى دعم المصانع التي ترغب بالمشاركات الفردية للمعارض المحلية والخارجية للتواجد في تلك المعارض من اجل تسويق منتجاتهم وفتح أسواق خارجية وفق شروط الهيئة .

المعارض الخارجية التي تم المشاركة بها هي:

- معرض MIHAS كوالالمبور – ماليزيا.
- معرض BIG 5 NIGERIA لاغوس – نيجيريا.
- معرض PROJECT OMAN مسقط – سلطنة عمان
- معرض FOOD AFRICA القاهرة – جمهورية مصر العربية
- معرض BIG 5 SAUDI الرياض – المملكة العربية السعودية

المصانع الكويتية التي شاركت في معارض خارجية للسنة المالية 2023/2022

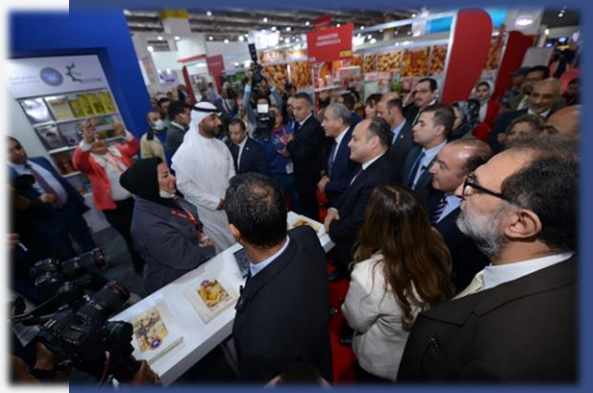

التطوير الإداري

إيمانا من الهيئة بالقيام بدورها على الوجه الأمثل لخدمة المستثمر الصناعي وتنمية القطاع الصناعي بالدولة فقد قامت إدارة التطوير الإداري بمراجعة وتعديل وتطوير نظم العمل الخاصة بها بهدف تطبيق مفهوم التنمية الشاملة بما يحقق تطوير العمل بها وتأهيل الكوادر الوطنية العاملة فيها

تنتهج الهيئة العامة للصناعة مبدأ تطوير موظفيها للمحافظة على العمالة الوطنية المميزة كما أنها تعتمد على التوازن في عملية انتقاء موظفيها من ناحية المؤهل العلمي والسلوكي

التدريب

	إجمالي العدد المنفذ	إدارية	فنية
الدورات الخارجية	121	54	67
الدورات المحلية	1,352	1,015	337
الإجمالي	1,473	1,069	404

الأنظمة الإلكترونية

التكنولوجيا والمعلومات

تطبيقاً لسياسة الحكومة لقضية استخدام التكنولوجيا المتطورة بتطوير اعمال الاجهزة والادارات الحكومية فقد قامت الهيئة العامة للصناعة بإدخال تكنولوجيا المعلومات على انشطتها لتبسيط الاجراءات الخاصة بأنهاء معاملات المستثمر الصناعي ، وتكوين قاعدة معلومات توفر للأجهزة التخطيطية والتنفيذية بالهيئة المعلومات والبيانات الصناعية التي تساعدها على اداء المهام المنوطة بها لدفع عملية التصنيع وتعزيز فرص التنمية الصناعية

اهم انظمة الهيئة التي تخدم المستثمر الصناعي وموظفي الهيئة

انظمة تخدم العملاء

النماذج الالكترونية
نظام الاجراءات الصناعية
نظام تصاريح الشعيبة
نظام المطابقة الالي
نظام الدفع الالكتروني
نظام مختبرات الجودة
نظام قياس رضا العملاء والاداء المؤسسي
اجهزة التحصيل الألي (ATM)
نظام المعلومات الصناعية
نظام اصدار شهادات والعقود الخاصة والخدمات الذاتية (KIOSK)
الموقع الالكتروني

اجهزة الخدمات التفاعلية
نظام تنمية الصادرات الصناعية
نظام تنمية المواصفات والمقاييس
نظام مختبرات الجودة
نظام الإجراءات الصناعية
النماذج الذكية
نظام المسح الصناعي الالكتروني

أنظمة تخدم الموظفين

نظام العقود الالكتروني
نظام الصيانة
نظام المكتب الآلي (وارشفة الدوريات)
نظام دعم القرار والارشيف الالكتروني
نظام المالي والاداري
نظام جرد وتتبع الاصول
نظام المعلومات الجغرافية والمسح الصناعي
نظام الارشيف الالكتروني
نظام الحضور والانصراف
نظام اصدار شهادات والعقود الخاصة والخدمات الذاتية (KIOSK)
نظام الإجراءات الصناعية
نظام المخالفات الصناعية
نظام آلي لمتابعة المشاريع الإنشائية
نظام خدمة مستخدمي الحاسب الآلي
نظام تكشيف الدوريات (كويت اليوم)
نظام المطابقة الآلي
نظام الاجراءات الالكترونية (البوابة الالكترونية)
نظام تنمية المواصفات والمقاييس
نظام قياس رضا العملاء والاداء المؤسسي
نظام الكشف الميداني الصناعي
نظام تطبيقات الوظائف
أتمتة العمليات الروبوتية

تنمية القوى العاملة

بلغ إجمالي عدد العمالة الوطنية حتى تاريخ 31 مارس 2023 (987موظفاً) من إجمالي عدد موظفي الهيئة البالغ (998 موظفا) بنسبة 98.9% إيماناً من الهيئة بالقيام بدورها على الوجه الأمثل لخدمة المستثمر الصناعي وتنمية القطاع الصناعي بالدولة

القطاعات	اجمالي عدد الموظفين	كويتي	غير كويتي
قطاع تنمية والتراخيص الصناعية	158	155	3
قطاع المواصفات والخدمات الصناعية	373	373	0
قطاع التنمية الصادرات الصناعية	148	144	4
قطاع المدن الصناعية	21	21	0
مكتب المدير العام	92	90	2
مكتب التفتيش والتدقيق	3	3	0
مكتب رئيس مجلس إدارة الهيئة	7	7	0
قطاع الشؤون الإدارية والمالية	196	194	2
الإجمالي	998	987	11

إجمالي الموظفين في الهيئة العامة للصناعة:

(998) موظفاً

بلغت نسبة العمالة الوطنية

98.9%

التوريدات

بيان تطوير تنفيذ أوامر التوريد لقطاعات الهيئة للعام المالي 2023/2022

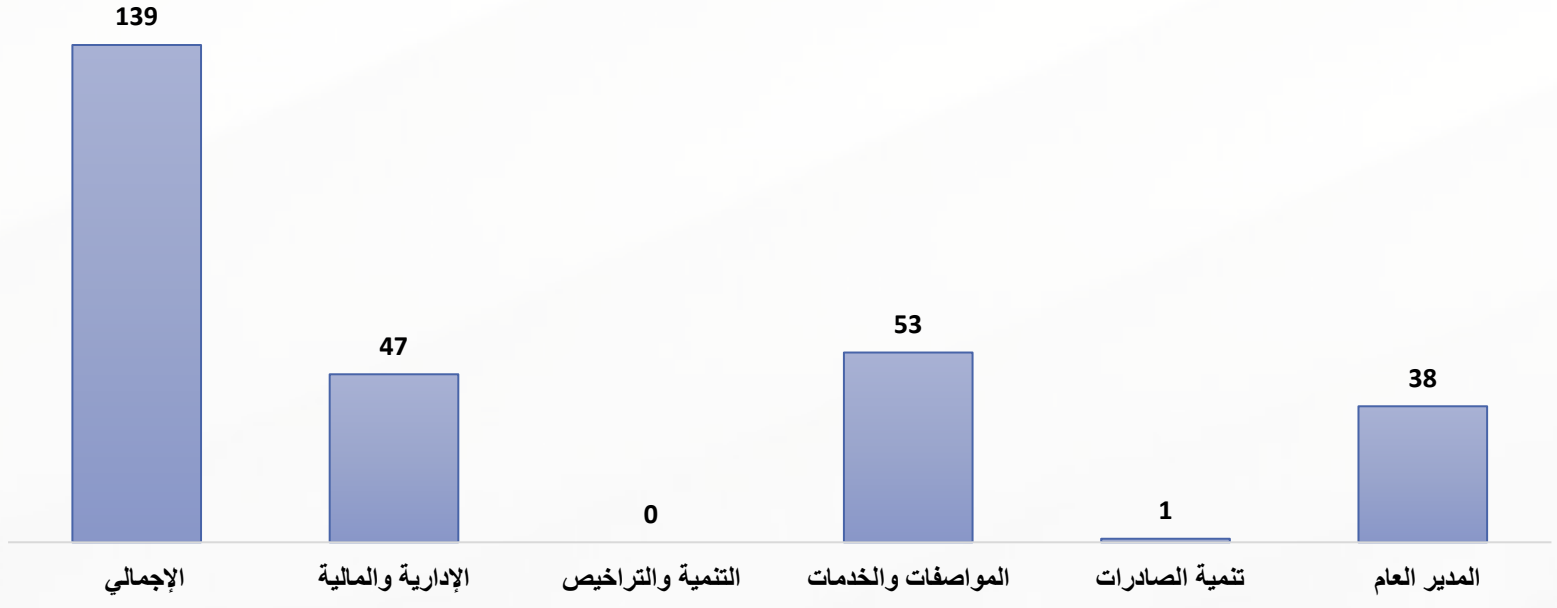

المخازن

بيان تطوير تنفيذ اعمال صرف سندات المخازن للعام المالي 2023/2022

و ختاماً

إن الهيئة العامة للصناعة لتأمل أن يكون هذا التقرير عوناً للأجهزة التخطيطية والتنفيذية
لما يحتويه من بيانات وإحصائيات تعكس الواقع الصناعي الذي نحن بصدده .

ونسأل اللّه العون والسداد